

للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة، بناء على طلب قوة الاتحاد الأوروبي أو مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، للدفاع عن القوة أو وجود المنظمة على التوالي، ولمساعدة المنظمين معا في أداء مهمتهما، وأقر بحق كل منهما في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن النفس في حالة تعرضهما للهجوم أو للتهديد بالهجوم؛

وأذن للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال للقواعد والإجراءات التي تُنظم السيطرة على المجال الجوي لبوسنة والهرسك ومراقبته وذلك في ما يتعلق بالحركة الجوية المدنية والعسكرية بجميع أشكالها.

باء - قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

المداولات التي دارت في الجلسة ٤٩١٠ المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩١٠، المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، والتي أدلى فيها بيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو كل من ألبانيا، وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٦٣)، و صربيا والجبل الأسود، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) وفي تلك الجلسة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة كوسوفو المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤^(٦٤).

(٦٣) أيد هذا البيان كل من أيسلندا، وإستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولااتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

(٦٤) S/2004/71، المقدم عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، يخيره فيها برفع الحظر الدائم على توظيف أجهزة الشرطة للأفراد الذين رفضت قوة الشرطة الدولية منحهم شهادات الأهلية، وبعد ذلك ألغت البوسنة والهرسك قرارها السابق المتعلق بإنشاء لجنة لاستعراض هذه الحالات، وكان هذا يتعارض مع أحكام قرارات مجلس الأمن.

ودعا المجلس ممثل البوسنة والهرسك للمشاركة في الجلسة. وفي بداية الجلسة وجه الرئيس (إندونيسيا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام، يحيل بها التقرير الحادي عشر عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك^(٦١). وبعد ذلك طرح للتصويت مشروع قرار^(٦٢)، واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، الذي قرر به المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها ما يلي:

أذن للدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه بإنشاء قوة تحقيق استقرار متعددة الجنسيات لفترة إضافية مدتها إثنا عشر شهرا، بوصفها خلفا قانونيا لقوة تحقيق الاستقرار تخضع لقيادة وإشراف موحدتين وتؤدي مهامها المتصلة بتنفيذ أحكام المرفقين ١ - ألف و ٢ لاتفاق السلام بالتعاون مع مقر منظمة حلف شمال الأطلسي وفقا للترتيبات المتفق عليها بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على نحو ما أبلغا به مجلس الأمن في رسالتيهما المؤرختين ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، واللتين يقران فيهما بأن قوة الاتحاد الأوروبي ستضطلع بالدور الرئيسي في تثبيت السلام في إطار الجوانب العسكرية من اتفاق السلام؛

وأذن للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المرفق ١-ألف والمرفق ٢ من اتفاق السلام وكفالة الامتثال لهما؛ وأذن

(٦١) S/2007/632

(٦٢) S/2007/673

يجب أن تحظى بدعم كافة القادة والمؤسسات، إن الأمم المتحدة تؤيد بشدة مبدأ التمثيل المتعدد الأعراق لدى المؤسسات المؤقتة في كوسوفو والاشتراك الفعال لكافة الجماعات في هذه المؤسسات. وأبرز في ذلك السياق أهمية إشراك كافة الجماعات في المؤسسات المؤقتة، قائلاً إن عدم الاشتراك في المؤسسات المؤقتة والابتعاد عن العملية السياسية لا يؤدي سوى إلى تعويق التقدم الحقيقي، وإن أعمال التخويف والعنف، وخاصة ضد الأقليات، تعوق التقدم في كل مجال، ويجب أن تتوقف. وإضافة إلى ذلك، جرى حث جميع قادة كوسوفو على كفالة استتباب حكم القانون. وعلى الرغم من إحراز تقدم في مجالات من قبيل إعداد وسن تشريعات على مستويات الحكم الذاتي المركزية والمحلية، إلا أنه يبقى الكثير مما ينبغي عمله في مجالات أخرى من قبيل الاشتراك الفعال لكافة الجماعات في المؤسسات المؤقتة وإنشاء خدمة مدنية لا تتسم بصبغة سياسية. وأعرب الأمين العام عن قلقه من أن "جمعية كوسوفو" كانت ترفض من جديد مراعاة الشواغل الشرعية للأقليات في العملية التشريعية، وأنها تجاوزت حدود اختصاصاتها، الأمر الذي يمثل تحدياً مباشراً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري والقانون المعمول به في كوسوفو.

وأعرب الأمين العام عن تقديره للانتهاء إلى حد كبير من نقل المسؤوليات غير المخصصة الوارد بيانها في الفصل الخامس من الإطار الدستوري، حيث يتعين تنفيذها تنفيذاً كاملاً منصفاً من جانب المؤسسات المؤقتة، التي سيقع عليها عبء المساءلة وستتقيد تبعاً لذلك في عملية الاستعراض. ولم يؤثر نقل الاختصاصات على إجمالي سلطات البعثة وقوة كوسوفو في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولم يؤثر أيضاً على المسؤوليات المخصصة للممثل الخاص للأمين العام بموجب الفصل الثامن من الإطار الدستوري. وأفاد الأمين العام بأن بعثة كوسوفو كانت

وذكر الأمين العام في تقريره جملة أمور منها أن إنشاء آلية، تحت سلطة المجلس، لقياس التقدم الذي تحرزه مؤسسات كوسوفو المؤقتة للحكم الذاتي^(٦٥)، في الوفاء بالمعايير التي تقضي بها سياسة "المعايير قبل المركز"^(٦٦) هو تطور جدير بكل ترحيب، وأشار إلى عزمه موافاة المجلس كل ثلاثة أشهر بتقارير تقييمية عن مدى التقدم الذي تحققه المؤسسات المؤقتة. وقال إنه ينبغي في منتصف عام ٢٠٠٥ إجراء استعراض شامل لذلك التقدم ريثما يتحقق التقدم المنشود في الوفاء بالمعايير. وسيتوقف الشروع في العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل على نتيجة تلك الاستعراضات. ومن شأن وثيقة "المعايير الخاصة بكوسوفو" والتطوير الجاري لخطة العمل التنفيذية توفير إطار واضح يتعين على المؤسسات المؤقتة أن تتصرف داخله بما يتفق والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري، والقانون المعمول به في كوسوفو. وأكد الأمين العام أن تنفيذ المعايير لا يعني استباق الحكم على القرار المنتظر أن يتخذه مجلس الأمن بشأن البدء في عملية المركز المقبلة كما لا يعني استباق الحكم على مركز كوسوفو في المستقبل.

وقال الأمين العام، مشيراً إلى أن مسائل التعددية العرقية والتسامح وتأمين المساواة في الحقوق لكل الجماعات

(٦٥) يستخدم مصطلح "كوسوفو" في هذا الملحق باعتباره الصيغة القصيرة من "كوسوفو، دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود"، و "كوسوفو، جمهورية صربيا"، دون المساس بمسائل الوضع. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وبعد إعلان الاستقلال الذي اعتمده الجمعية الوطنية للجبل الأسود، لم يعد لدولة اتحاد صربيا والجبل الأسود وجود. واعتباراً من ذلك التاريخ، واصلت جمهورية صربيا عضوية صربيا والجبل الأسود في الأمم المتحدة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قبلت جمهورية الجبل الأسود عضواً في الأمم المتحدة.

(٦٦) انظر S/2003/113، المرفق، للاطلاع على لمحة عامة عن المعايير.

كوسوفو بدون مركز محدد لا يساعد أحدا فيها، وينبغي تسوية هذه المسألة عاجلا لا آجلا^(٦٨).

ووافق معظم المتكلمين على أن اعتماد "المعايير لكوسوفو" يجب أن يتبعه التنفيذ الفعلي، وأعربوا عن قلقهم إزاء غياب تمثيل صرب كوسوفو في الأفرقة العاملة التي تضع خطة العمل. وذكر بعض المتكلمين أن بلغراد بدت تعمل فعليا لثني صرب كوسوفو عن المشاركة، وفي هذا الصدد شجعوا بلغراد على اتخاذ موقف أكثر إيجابية^(٦٩). وأكد ممثل صربيا والجبل الأسود على أن المؤسسات المؤقتة تحرم الطوائف غير الألبانية من أي مشاركة هادفة في الحياة السياسية، إلى حد عدم ضمان حتى حقهم الأساسي في الحصول على الوثائق بلغاتهم الأصلية^(٧٠).

وقال العديد من المتكلمين إنه إذا أحرزت كوسوفو التقدم اللازم بشأن المعايير، ستبدأ حينئذ عملية لتحديد المركز النهائي وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولكن إذا لم تكن هناك نتائج إيجابية للاستعراض في ذلك الموعد، سيتعين إجراء استعراض آخر في موعد لاحق. واتفق ممثل الاتحاد الروسي مع الأمين العام في رأيه القائل بأن المضي قدما في تسوية كوسوفو لن يكون ممكنا بدون إحراز تقدم بشأن تنفيذ المعايير. وشدد أيضا على أن إحراز نتيجة إيجابية في الاستعراض الشامل لتنفيذ المعايير لا ينبغي أن يطلق بشكل تلقائي العملية السياسية التي تحدد المركز النهائي

(٦٨) S/PV.4910، الصفحات ٢-٦.

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (ألمانيا).

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

تواصل رصد الحالة عن كثب، والتدخل حسب الاقتضاء، لضمان امتثال المؤسسات المؤقتة على كلا المستويين المركزي والبلدي للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وللإطار الدستوري والقوانين الأخرى المعمول بها في كوسوفو. وقال إن توافر دعم قوي من جانب المجلس والدول الرئيسية الأعضاء سيكون أمرا ضروريا من أجل التنفيذ التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة "المعايير قبل المركز". وبالتالي يمثل أمام المؤسسات المؤقتة وبعثة كوسوفو على حد سواء التحدي المتعلق بتدبير الأمر حتى منتصف ٢٠٠٥، الموعد المقرر لإجراء الاستعراض الشامل.

وتناول الممثل الخاص بالتفصيل في إحاطته المقدمة إلى المجلس وثيقة "معايير كوسوفو"، التي أقرها المجلس، في البيان الرئاسي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٦٧). وقال إن المهمة الأكثر أهمية هي وضع خطة عمل للتنفيذ تحدد بوضوح الإجراءات اللازمة لبلوغ المعايير. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، وعلى الرغم من العمل المكثف الذي تقوم به خمسة أفرقة عاملة من أجل إعداد الخطة، يتواصل غياب ممثلين لصرب كوسوفو عن هذه العملية. وشدد الممثل الخاص على أن شاغل صرب كوسوفو الرئيسي، وهو أن عملية المعايير تعطل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا أساس له من الصحة. وفيما يتعلق بعملية الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد، أكد على أنه من مسؤوليات مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تشترك اشتراكا نشطا جادا، بالتعاون مع البعثة، وبدون مزيد من التأخير، في الحوار المباشر. وأكد الممثل الخاص إلى أن بقاء

(٦٧) S/PRST/2003/26.

على ممثلي المجتمع الدولي، وخاصة موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. كذلك شدد الأمين العام على ضرورة الدراسة المتأنية لنتائج هذه الأحداث بالنسبة لمستقبل كوسوفو. ولكن الأولوية الأولى هي استعادة السلامة والأمن في المقاطعة. ودعا قادة الطوائف وممثلي المؤسسات المؤقتة في كوسوفو للعمل مع المجتمع الدولي، ومع بعضهم البعض ومع شعب كوسوفو بهدف إعادة الهدوء. كذلك ذكّر الأمين العام قادة طائفة ألبان كوسوفو، بوصفهم الجماعة العرقية الأكبر، بأن المسؤولية عن حماية وتعزيز حقوق جميع الأشخاص في كوسوفو، وخاصة أقليات كوسوفو، تقع على عاتقهم. وأعرب الأمين العام عن ثقته من أن مجلس الأمن سيولي الحالة الاهتمام العاجل والجددي الذي تقتضيه^(٧٤).

وأدان جميع المتكلمين بشدة أعمال العنف التي دارت بين الطوائف في كوسوفو على مدى الأيام الماضية. وأعرب بعض المتكلمين عن القلق من أن اندلاع أعمال العنف قد عرّض العملية السياسية للخطر، وهدد التقدم الذي أُنجز حتى الآن^(٧٥). ورأى عدة متكلمين أن العنف يدل على هشاشة السلام وعدم استقراره في كوسوفو^(٧٦).

وأكد ممثل الاتحاد الروسي على أن أعمال العنف هي بمثابة "الأعمال الهادفة للضغط على السكان من غير الألبان وحملهم على الخروج من المقاطعة"، ورأى أن عملية

(٧٤) S/PV.4928، الصفحتان ٢ و ٣.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (شيلي)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (رومانيا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (أنغولا)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (الجزائر).

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٧ (الصين).

لكوسوفو، بل ينبغي أن يتخذ مجلس الأمن قراراً ببدء تلك العملية^(٧١).

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٤٩٢٨ المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤

برسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، طلب ممثل صربيا والجبل الأسود عقد جلسة عاجلة للمجلس للنظر "في أعمال العنف الأخيرة التي اندلعت في كوسوفو وميتوهيا"^(٧٢).

وفي الجلسة ٤٩٢٨، المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، استجابة للطلب الوارد في الرسالة المذكورة أعلاه، والتي أدرجها المجلس في جدول أعماله، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام عن الأحداث العنيفة التي وقعت في كوسوفو يوم ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤. وأدلى ببيانات جميع الدول الأعضاء في المجلس، وممثلو كل من الأردن، وألبانيا وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٧٣)، وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، واليابان.

وقال الأمين العام في إحاطته إن الحالة الأمنية العامة في جميع أنحاء كوسوفو ما زالت غير مستقرة إلى حد كبير. وأعرب عن شعوره العميق بخيبة الأمل والحزن حيال تجدد أعمال العنف المدفوعة عرقياً، التي أسقطت ٣١ قتيلاً وخلفت المئات من الجرحى. وذكر أنه يجب شجب هذا العنف بأقوى العبارات الممكنة وكذلك الهجمات المتعمدة

(٧١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٧٢) S/2004/220.

(٧٣) أيد هذا البيان كل من أيسلندا، وإستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، ولتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٤٩٦٠ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٤٢ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن العنف الذي اجتاح كوسوفو بشكل واسع النطاق في آذار/مارس ٢٠٠٤، والاستجابات لذلك العنف وما تنطوي عليه تلك الأحداث من آثار. وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس إضافة إلى ممثلي كل من ألبانيا وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٧٩)، و صربيا والجبل الأسود، واليابان.

وأفاد وكيل الأمين العام في إحاطته بأن "الاعتداءات التي قادها المتطرفون من ألبان كوسوفو ضد صرب كوسوفو وطائفتي الروما والأشكالي" كانت حملة منظمة وواسعة النطاق وذات هدف محدد. وقد وقعت الاعتداءات على صرب كوسوفو في مختلف أنحاء كوسوفو، بما في ذلك الأماكن التي عادت إليها جماعات من صرب كوسوفو مؤخرا مخططة لإعادة بناء حياتها في كوسوفو. وهُدِّمت ممتلكات ودُمرت مرافق عامة مثل المدارس والعيادات الطبية؛ وقامت الغوغاء بنهب وإحراق وتدمير ٣٦ كنيسة من الكنائس الأرثوذكسية الصربية أو إلحاق الضرر بها؛ وحوصرت بعض الطوائف وهُدِّدت حيث أُجبر بعض السكان على مغادرة بيوتهم. وتم إخلاء قرى بأكملها من سكانها، وأحرقت منازلهم تماما عقب مغادرتهم. وقال وكيل الأمين العام إن "وحشية هذه الأحداث واتساع نطاقها"

(٧٩) أيد البيان كل من أيسلندا، وإستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

بناء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم "تتعثر" فحسب، بل إنها "عادت إلى نقطة البداية مرة أخرى"^(٧٧).

وفي نهاية الجلسة، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس^(٧٨)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أدان بشدة أعمال العنف الواسعة النطاق بين الطوائف العرقية في كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، والتي قُتل فيها كثير من الأشخاص كما جرح المئات؛

وأدان بشدة أيضا الهجمات التي تعرضت لها قوة الأمن الدولية في كوسوفو وأفراد مواقع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛

ودعا جميع الطوائف في كوسوفو إلى وقف جميع أعمال العنف وذلك لتجنب زيادة التصعيد والاستعادة الهدوء؛

وحث الأطراف على الامتناع عن الإدلاء ببيانات واتهامات غير مسؤولة وتحريضية؛

وأعرب عن استيائه لما ورد من أنباء عن عمليات القتل والإصابة بين سكان كوسوفو، فضلا عن الضحايا من بين أفراد دائرة شرطة كوسوفو، والشرطة المدنية الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمن الدولية في كوسوفو؛

وأكد مجددا وجود حاجة ملحة لأن تتخذ السلطات في كوسوفو خطوات فعالة لإنفاذ سيادة القانون وضمان توفير الأمن على النحو الملائم لجميع الطوائف العرقية وتقديم جميع مرتكبي الأعمال الإجرامية إلى العدالة.

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٧٨) S/PRST/2004/5.

المعايير^(٨٢)، قال ممثل الاتحاد الروسي إن الخطة تتطلب تنقيحاً مستفيضاً، من أجل تعزيز أحكامها في مجالات توفير الأمن وحرية التنقل وحقوق وحرّيات الأقليات العرقية على قدم المساواة^(٨٣).

ورأت ممثلة صربيا والجبل الأسود أن خطة التنفيذ لا توفر الضمانات الكافية لبقاء السكان الصرب في الإقليم، ناهيك عن عمليات العودة إليه. وشددت على أن حكومة صربيا والجبل الأسود وحكومة صربيا تعارضان إحداث أي تغييرات على الحدود في البلقان، وأضافت أن الحكومتين تتطلعان إلى مستقبل يتسم بعملية تكامل بدلا من عملية تفسخ^(٨٤).

وفي الجلسة ٤٩٦٠، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، دعيت ممثلة صربيا والجبل الأسود إلى المشاركة في الجلسة^(٨٥)، وأدى الرئيس (ألمانيا) ببيان باسم المجلس^(٨٦)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

ذكر أن عرض خطة تنفيذ معايير كوسوفو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ في بريشتينا، بكوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، يعد خطوة إلى الأمام في عملية تنفيذ المعايير؛

وأعاد التأكيد على تأييده التام لسياسة "المعايير قبل المركز"، التي رسمت من أجل كوسوفو، والتي أقرّها المجلس تطبيقاً لقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٨٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

(٨٥) شارك الأمين العام أيضا في الجلسة.

(٨٦) S/PRST/2004/13.

أوضحا أن كوسوفو مازال يتعين عليها أن تقطع شوطا طويلا على الطريق إلى التعدد العرقي، وإن العنف كان نكسة كبيرة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والأحوال الطبيعية في البيئة الأمنية والسياسية في كوسوفو. وشدد على أهمية إعادة عملية تنفيذ المعايير إلى مسارها الصحيح، وذكر أن الممثل الخاص شرع في تدشين خطة تنفيذ معايير كوسوفو لتحريك العملية إلى الأمام ومنع فقدان الزخم. وتضمنت الخطة أعمالا رئيسية ذات أولوية في مجالات عمليات العودة وحرية التنقل كرد فعل على أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. وقال وكيل الأمين العام إنه قد تلزم إعادة النظر في الخطة وتنقيحها، مع التشديد بقدر أكبر على الأمن ومسائل سيادة القانون وحقوق الأقليات والحماية وعمليات العودة وعلى اللامركزية، في أعقاب ما حدث من أعمال عنف^(٨٠).

وأكد معظم المتكلمين مجددا على استمرار تأييدهم لخطة تنفيذ معايير كوسوفو.

ورأى ممثل المملكة المتحدة أنه كان ينبغي إصدار بيان رئاسي يفيد بأن خطة تنفيذ معايير كوسوفو هي خطوة إلى الأمام، ويدعو جميع الأطراف إلى التنفيذ النشط للمعايير^(٨١).

وقال ممثل الاتحاد الروسي إنه في ضوء أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، يعتبر كل الحديث عن وضع جدول زمني لتحديد المركز النهائي لكوسوفو غير مناسب البتة. وعلى النقيض من ممثل فرنسا الذي رأى أنه لا ينبغي لمجلس الأمن تعديل النهج المتعلق بخطة تنفيذ

(٨٠) S/PV.4942، الصفحات ٢-٦.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

الجدول الزمني لتحقيق النجاح في تنفيذ المعايير التي حددها المجتمع الدولي لكوسوفو ويهدد بزعزعة استقرار المنطقة.

وأبلغ الأمين العام أنه خلال الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، واصلت بعثة كوسوفو العمل ضمن الإطار الذي تنص عليه سياسة "المعايير قبل المركز"، التي توفر خريطة طريق للمرحلة الانتقالية. وذكر أن استمرار افتقار أقاليم كوسوفو إلى حرية الحركة، وهشاشة أوضاعها الأمنية وعدم حصولها على الخدمات العامة أدى إلى عودة أعداد ضئيلة جدا ممن فروا خلال أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وأشار إلى أن انتخابات جمعية كوسوفو التي جرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، واعتبرت حرة ونزيهة، شكلت خطوة هامة أخرى في توطيد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وعملية تحقيق الاستقرار والتطبيع. وفي هذا الصدد، أعرب الأمين العام عن خيبة الأمل لعدم مشاركة صرب كوسوفو^(٨٩).

وذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أنه طلب إجراء استعراض شامل للسياسات والممارسات التي تنتهجها الجهات الفاعلة كافة في كوسوفو، فضلا عن توفير الخيارات والتوصيات كأساس للتمتع في السبيل الذي ينبغي انتهاجه للمضي قدما في هذا الاتجاه. وتحقيقا لهذه الغاية، أنجز السفير كاي إيدي تقييما وقدمه لكي ينظر فيه الأمين العام^(٩٠).

وذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ أنه في حين أحرز بعض التقدم في

(٨٩) S/2004/907.

(٩٠) S/2004/613.

وشدد على أنه من الأساسي استعراض وتنقيح جزأين رئيسيين من الوثيقة في الوقت المناسب، وهما "العودة المستدامة وحقوق الطوائف وأفرادها" و"حرية الحركة".

وشدد على أنه لا يمكن السماح لأي طرف بالاستفادة من تدابير العنف أو تسخيرها لأغراض سياسية؛

وناشد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وجميع الزعماء السياسيين تحمّل مسؤوليتهم في الحالة الراهنة وكفالة عدم تكرار مثل هذه الأعمال وتهديدات العنف.

المداولات التي دارت في الجلسات ٤٩٦٧ و ٥٠١٧ و ٥٠٨٩ و ٥١٣٠ و ٥١٨٨، المعقودة في الفترة من ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

في الجلسات ٤٩٦٧ و ٥٠١٧ و ٥٠٨٩ و ٥١٣٠ و ٥١٨٨^(٨٧)، أدرج المجلس في جدول أعماله تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو^(٨٨). وذكر الأمين العام في تقاريره جملة أمور منها أن العنف الذي أثارته أسباب عرقية في آذار/مارس ٢٠٠٤ شكّل نكسة خطيرة للجهود الرامية إلى بناء كوسوفو ديمقراطية ومستقرة ومتعددة الأعراق، وأن عملية التطبيع والمصالحة تضررت إلى حد بعيد مما يثير الشكوك بشأن

(٨٧) المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤، و ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٨٨) المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/348)، و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/613)، و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/907)، و ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/88)، و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/2005/335) و (Corr.1).

وجه الرئيس (الدائمك) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة من ممثل صربيا والجليل الأسود^(٩٦).

وفي تلك الجلسات، استمع المجلس إلى إحاطات قُدمت، استنادا إلى تقارير الأمين العام المشار إليها أعلاه، من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام^(٩٧) ومن الممثل الخاص^(٩٨).

واستجابة لتقارير الأمين العام والإحاطات المقدمة عن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، أعرب معظم المتكلمين عن مواصلتهم دعم عملية السلام والمصالحة على النحو المتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) و"سياسة المعايير قبل المركز" لكوسوفو، وحثوا المؤسسات المؤقتة على برهنة مسؤوليتها والتزامها بإزاء تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ المعايير. وعلى الرغم من ترحيب المتكلمين بانتخابات جمعية كوسوفو التي عقدت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ واتسمت بالحرية والتمهيد، فقد أعرب عدد كبير منهم عن أسفهم إزاء تدني مستوى إقبال صرب كوسوفو على الانتخابات. وأفاد ممثل الاتحاد الروسي بأن الإقبال المتدني

ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وكرواتيا، والنرويج.

(٩٦) S/2005/329، يحيل بها رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في صربيا والجليل الأسود، ورئيس مركز تنسيق صربيا والجليل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في كوسوفو، وعلى وجه الخصوص حقوق الطوائف القومية غير الألبانية.

(٩٧) في الجلسة ٥٠١٧.

(٩٨) في الجلسات ٤٩٦٧، و ٥٠٨٩، و ٥١٣٠، و ٥١٨٨.

ما يتعلق بتنفيذ المعايير، يلزم بذل مزيد من الجهود المستمرة في المجالات ذات الأهمية بالنسبة لطوائف الأقليات، بالرغم من عدم اشتراك غالبية الكيانات السياسية والزعماء السياسيين لصرب كوسوفو في المؤسسات المؤقتة على الصعيد المركزي^(٩٩). وفي منتصف عام ٢٠٠٥، ومع الإشارة إلى أن المؤسسات المؤقتة قد كثفت جهودها الرامية إلى تنفيذ المعايير، أبلغ الأمين العام أن العدد الإجمالي للعائدين لا يزال منخفضا، وأن العملية ما زالت هشة. وأعرب بعد النظر بتمعن عن اعتقاده بأنه ينبغي بدء عملية استعراض شاملة في صيف عام ٢٠٠٥، تجرى وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللبينات الرئاسية ذات الصلة الصادرة عن المجلس، وأشار إلى عزمه تعيين ممثل خاص لإجراء ذلك الاستعراض. وأكد على أن نتائج الاستعراض الشامل ليست استنتاجا مفروغا من أمره في ما يتعلق بالوضع النهائي لكوسوفو^(٩٢).

وخلال المداولات ألقى بيانات جميع أعضاء المجلس وكذلك ممثلو كل من ألبانيا، وأوكرانيا، وأيسلندا، وسويسرا، وصربيا والجليل الأسود، والنرويج، واليابان، وألقى بيانات باسم الاتحاد الأوروبي كل من أيرلندا^(٩٣)، ولكسمبرغ^(٩٤)، وهولندا^(٩٥). وفي الجلسة ٥١٨٨،

(٩١) S/2005/88.

(٩٢) S/2005/335.

(٩٣) في الجلسة ٤٩٦٧، أيد البيان كل من أيسلندا، وبلغاريا، ورومانيا، وليختنشتاين، والنرويج.

(٩٤) في الجلسة ٥١٣٠، أيد البيان كل من أيسلندا، وبلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا. وفي الجلسة ٥١٨٨، أيد البيان كل من أيسلندا، وبلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا، والنرويج.

(٩٥) في الجلسة ٥٠١٧، أيد البيان كل من بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا، وليختنشتاين، والنرويج. وفي الجلسة ٥٠٨٩، أيد البيان كل من

كل شيء لجماعة عرقية واحدة ويجرم أخرى من كل شيء آخر^(١٠٣). وأشار إلى أن حالة الطوائف غير الألبانية في كوسوفو لا تزال متردية بصورة غير مقبولة. ودفع بأن اقتراحات إعادة صياغة سياسة "المعايير قبل المركز" لتصبح "المعايير والمركز معاً" تعني ضمناً البحث عن استراتيجية خروج سريع، وتعني فشل المجتمع الدولي في إقامة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي حقاً في كوسوفو^(١٠٤).

وأكد ممثل لكسمبرغ، متكلماً باسم الاتحاد الأوروبي، أن كوسوفو لن تعود إلى حالة ما قبل عام ١٩٩٩، وأن الاتحاد الأوروبي لديه التزام راسخ بمساعدة كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق، والمتسمة بالحماية التي يوفرها الاتحاد الأوروبي لطوائف أقليته، والتي هي في طريقها إلى الاندماج الكامل في أوروبا، أيًا كان مركزها في المستقبل^(١٠٥).

وأعرب ممثل صربيا والجبل الأسود عن قلقه إزاء التوصية الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، الداعية إلى بدء استعراض شامل للمعايير في صيف عام ٢٠٠٥. وذكر أنه، من أجل المضي قدماً في هذه العملية يلزم تحقيق تقدم ملموس وليس متصوراً، وعلى هذا الأساس سيكون لفتح مناقشات المركز، قبل تنفيذ المعايير، أثر عكسي، فهي تمثل الأحكام الأساسية للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(١٠٦).

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

(١٠٤) S/PV.5130، الصفحة ٩.

(١٠٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

(١٠٦) S/PV.5188، الصفحات ٨-١١.

يعد إشارة إلى "الحالة غير المرضية" إطلاقاً في مجال ضمان حقوق الإنسان وأمن الأقليات العرقية^(٩٩).

وأيد معظم المتكلمين توصية الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٥ ببدء تقييم شامل للحالة في كوسوفو وتعيين مبعوث خاص لذلك الغرض.

وذكر ممثل باكستان أن العملية برمتها، المتمثلة في السعي إلى تحقيق المعايير دون معالجة مسألة المركز، اتسمت بخلل في تصورهما المبدئي ولم تكن ملائمة لإعداد كوسوفو للانتقال من الحرب إلى السلام، ومن الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، ومن الوضع السياسي الدولي المعلق إلى الوضوح السياسي والقانوني. وفي هذا السياق، اقترح أن يروج المجلس لنهج يقوم على أساس "المركز مع المعايير"^(١٠٠).

وشدد ممثل الاتحاد الروسي على الأهمية البالغة لفرضية الأمين العام المنطقية التي مفادها أن عملية السلام في كوسوفو يجب أن تبنى على القاعدة القانونية الصلبة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وعلى وجوب تنفيذ خطوات هامة من الناحية الاستراتيجية في ذلك المجال يؤدي المجلس دوراً قيادياً فيها^(١٠١).

وذكر ممثل الصين أن الحل الشامل والمرضي لمسألة كوسوفو يجب أن يستند إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(١٠٢).

وذكر ممثل صربيا والجبل الأسود أن الحل الأمثل، فيما يتعلق بمركز كوسوفو في المستقبل، لن يكون حلاً يعطي

(٩٩) S/PV.5089، الصفحات ١٥-١٧.

(١٠٠) S/PV.4967، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

(١٠١) S/PV.5089، الصفحة ١٦.

(١٠٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

الحساسية سياسيا، بكل ما تنطوي عليه من آثار خطيرة إقليميا وعلى الصعيد الدولي الأوسع نطاقا^(١٠٨).

وذكر الممثل الخاص في إحاطته أن المجلس ظل يلاحظ تطورات إيجابية في كوسوفو خلال الشهور الـ ١٢ الماضية، بما في ذلك التحسينات التي طرأت في مجال الأمن ومجالات تنفيذ المعايير، ولكنه على الرغم من ذلك شدد أيضا على ضرورة إحراز المزيد من التقدم. ورأى الممثل الخاص أن بداية عملية المركز ستكون لحظة مثيرة في كوسوفو، وأعرب عن ثقته بأن تحديد المركز النهائي لكوسوفو لا بد أن يؤثر إيجابا في المنطقة كلها، بما في ذلك صربيا على صعيد تحقيق الاستقرار السياسي والمصالحة والنمو الاقتصادي.

وأضاف أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حددت، مسترشدة بتقرير المبعوث الخاص، ستة مجالات ذات أولوية اعترفت التركيز عليها خلال الأشهر المقبلة، وهي مواصلة تنفيذ المعايير؛ ودعم المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في سعيها إلى إجراء إصلاح شامل للحكم المحلي؛ ونقل الاختصاصات من البعثة إلى المؤسسات المؤقتة داخل القطاع الأمني؛ وتعزيز بناء القدرات في المؤسسات المؤقتة؛ ومواصلة تطوير انتقال على مراحل وجيد الإدارة إلى الترتيبات المستقبلية النهائية، عقب نتائج محادثات تحديد المركز، ولكن بدون الإخلال بتلك المحادثات؛ ومواصلة الجهود الرامية إلى ضمان المحافظة على بيئة آمنة ومأمونة للجميع في كوسوفو. وأعرب الممثل الخاص عن اعتقاده بأن عملية تحديد المركز توفر أيضا فرصة لبلغراد، وعلى نحو أهم، لصرب كوسوفو للمشاركة فيها. وقال إنه يستطيع، مع إقراره بالدور الرئيسي الذي قام به مجلس الأمن حتى الآن،

(١٠٨) S/PV.5289، الصفحات ٢-٥

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٢٩٠ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٨٩، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن^(١٠٧)، أشار فيها الأمين العام إلى قبوله النتيجة التي توصل إليها مبعوثه الخاص المكلف بإجراء استعراض شامل للحالة في كوسوفو، السفير كاي إيدي، فيما يتعلق ببدء عملية المركز النهائي لكوسوفو وأشار إلى أنه ينوي الشروع في التحضيرات اللازمة لإمكانية تعيين مبعوث خاص جديد ليتولى قيادة العملية.

وفي تلك الجلسة استمع المجلس إلى إحاطة من المبعوث الخاص والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، واستمع إلى بيان أدلى به رئيس وزراء صربيا والجبل الأسود.

وقال المبعوث الخاص في إحاطته إنه ما من وقت جيد أبدا لمعالجة مسألة تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، وبالرغم من ذلك فقد حان الوقت لبدء هذه العملية. وفي سياق دفعه بأنه من غير المرجح أن تفضي عملية تحديد المركز في المستقبل إلى إحراز تقدم كبير في تنفيذ المعايير رأى أنه لن يُحرز تقدم إلا إذا حوِّظ على الإحساس بمنظور سياسي وكان المجتمع الدولي مستعدا لحشد قدر أكبر من الجهود والضغط السياسية. وأقر المبعوث الخاص بأن تحديد مركز كوسوفو في المستقبل كان ولا يزال مسألة بالغة

(١٠٧) S/2005/635؛ ورسالة تشير إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ عن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو (Corr.1 و S/2005/335) وتقدم استعراضا شاملا للحالة في كوسوفو أعده المبعوث الخاص للأمين العام.

ووافق على تقييم السيد إيدي الشامل، القائل بأنه على الرغم من التحديات التي ما زالت تواجه كوسوفو والمنطقة الإقليمية عموماً، فقد حان الوقت للتحرك قدماً نحو المرحلة التالية من العملية السياسية؛

وأيد الأمين العام في اعترامه بدء عملية سياسية لتقرير وضع كوسوفو في المستقبل، حسب المرتأى في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛

وطلب إلى الأمين العام أن يقدم بيانات دورية مستوفاة عن التقدم المحرز في تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، بالشكل المحدد في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المداولات التي دارت في الجلسات ٥٣٧٣ و ٥٤٧٠ و ٥٥٢٢ و ٥٥٨٨ المعقودة في الفترة من ١٤ شباط/فبراير إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

في الجلسات ٥٣٧٣ و ٥٤٧٠ و ٥٥٢٢ و ٥٥٨٨^(١١٣)، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقارير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو^(١١٤). وأشار الأمين العام في تقاريره إلى جملة أمور منها أنه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أيد المجلس تعيين مارتي أهتيساري مبعوثاً خاصاً للأمين العام من أجل عملية تحديد وضع

(١١٣) المعقودة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. واستمع المجلس في جلسته ٥٤٨٥ و ٥٥٣١، المعقودتين كجلستين خاصتين في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إلى بيانين أدلى بهما رئيس وزراء صربيا ورئيس صربيا، على التوالي.

(١١٤) S/2006/45، و S/2006/361، و S/2006/707، و S/2006/906.

الاعتماد على استمرار الدعم من أعضاء المجلس واشتراكهم الفعلي في المرحلة الجارية والمرحلة المقبلة الحاسمة من تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأكد رئيس مجلس وزراء صربيا في بيانه إلى المجلس أن أي حل للمركز النهائي لكوسوفو لا بد أن يحترم سيادة صربيا والجبل الأسود ووحدة أراضيها بصفتها دولة معترفاً بها دولياً وعضواً في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وأكد على أن ذلك المبدأ تدعمه المصادر الأساسية للقانون الدولي، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، ويؤكد في هذه الحالة الخاصة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يعترف بسيادة صربيا والجبل الأسود وسلامة أراضيها اعترافاً صريحاً^(١٠٩).

وفي الجلسة ٥٢٩٠، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥^(١١٠)، التي أدرج المجلس فيها مرة أخرى في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس المجلس من الأمين العام^(١١١)، أدلى الرئيس (رومانيا) ببيان باسم المجلس^(١١٢)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بالتقرير الذي أعده مبعوث الأمين العام، السيد كاي إيدي، بشأن الاستعراض الشامل الذي يتناول تنفيذ المعايير فضلاً عن الحالة العامة في كوسوفو، وصربيا والجبل الأسود، وما يتعلق بها، والذي أحاله الأمين العام في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١١٠) دُعي رئيس وزراء صربيا والجبل الأسود، والممثل الخاص والمبعوث الخاص للأمين العام، لحضور الجلسة.

(١١١) S/2005/635.

(١١٢) S/PRST/2005/51.

المجلس إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص بشأن تقارير الأمين العام الآتية الذكر.

وأعرب معظم المتكلمين عن استمرار تأييدهم لعملية التفاوض تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام.

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن رأي مفاده أنه أثناء محادثات المفاوضات المباشرة يجب أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن وضع كوسوفو في المستقبل، بدون فرض أية قرارات عليها. وذكر إضافة إلى ذلك أنه يلزم دعم مثل هذا الاتفاق بقرار جديد لمجلس الأمن^(١٢٠).

وحذر رئيس جمهورية صربيا^(١٢١) من أن النظر إلى كوسوفو كحالة استثنائية وفريدة خطيرة وغير حكيم سياسيا، مهما كثر عدد مؤيدي هذه الفكرة^(١٢٢).

وشدد ممثل الولايات المتحدة على ضرورة توخي الواقعية في ما يتعلق بالنتائج المحتملة لتحديد الوضع، قائلا إن إحدى النتائج المحتملة هي الاستقلال. وذكر كذلك أن أي نتيجة خاصة بتحديد الوضع يجب أن تكون مقبولة لدى شعب كوسوفو. وأعرب عن ضرورة مراعاة أن التفكيك العنيف ليوغوسلافيا، والتطهير العرقي والأزمات الإنسانية التي وقعت في عام ١٩٩٩ وامتداد فترة الإدارة الدولية

مولدوفا، ورومانيا، وكرواتيا، والنرويج. وفي الجلسة ٥٥٨٨، أيدت البيان كل من أيسلندا، وبلغاريا، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وكرواتيا، وليختنشتاين، والنرويج.

(١٢٠) S/PV.5373، الصفحتان ٦ و ٧.

(١٢١) باسم دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود.

(١٢٢) S/PV.5373، الصفحة ٩.

كوسوفو في المستقبل^(١١٥)، وأن القادة السياسيين وقادة المؤسسات من ألبان كوسوفو قد رحبوا بالمبادئ التوجيهية لفريق الاتصال المتعلقة بتسوية وضع كوسوفو^(١١٦). وذكر أنه خلال بدء إجراءات العملية السياسية لتحديد وضع كوسوفو في المستقبل، لم تحدد أرضية مشتركة تُذكر بين موقفي الوفد الصربي ووفد كوسوفو، اللذين ظلّا متمسكين بـ "الحكم الذاتي الواسع النطاق" و "الاستقلال الكامل" على التوالي، مع وجود حيز ضئيل جدا للتفاوض. وأعرب الأمين العام عن القلق إزاء تواصل أحداث العنف التي تستهدف المدنيين والمواقع الدينية، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إزاء قطع بلديات كوسوفو الشمالية ذات الأغلبية الصربية لعلاقتها مع المؤسسات المؤقتة^(١١٧). ورحب الأمين العام بالأنشطة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع، وهي الأنشطة التي من شأنها، إضافة إلى الجهود التي تضطلع بها المنظمات الشريكة الأخرى، أن تساعد في إحداث تحول متماسك بعد تحديد وضع كوسوفو مستقبلا في نهاية المطاف.

وفي الجلسات أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات، وكذلك ممثلو كل من ألبانيا، وأوكرانيا، وتركيا، وصربيا والجبل الأسود، وأدلى ممثل كل من النمسا^(١١٨) وفنلندا^(١١٩) ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. واستمع

(١١٥) S/2005/709.

(١١٦) S/2005/709، المرفق.

(١١٧) S/2006/707.

(١١٨) في الجلسة ٥٣٧٣، أيدت البيان كل من أيسلندا، وأوكرانيا، وبلغاريا، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وكرواتيا، وليختنشتاين، والنرويج.

(١١٩) في الجلسة ٥٥٢٢، أيدت البيان كل من أيسلندا، وبلغاريا، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية

تتخذ بشكل انفرادي وتؤدي إلى تغيير الحدود المعترف بها دوليا لدولة ديمقراطية في منطقة البلقان، سوف تنجم عنها زعزعة استقرار الحالة، وتشكل سابقة خطيرة في أوروبا وفي العالم بأسره. ولذلك فقد رأى أنه من المهم، على نحو خاص، كفالة ألا يكون قرار المجلس، في نهاية المطاف، بشأن تحديد المركز النهائي لكوسوفو حلا مفروضا، بل أن يتخذ على أساس الموافقة الصريحة للطرفين المعنيين^(١٢٧).

وقالت ممثلة المملكة المتحدة إنه ينبغي الإقرار بأن هناك توافقا في الآراء متزايدا في صفوف كثرة من المراقبين على أن من المحتمل أن ترسى أية تسوية على أساس شكل من أشكال استقلال كوسوفو، تحت إشراف وجود دولي قوي مدني وعسكري ومع ضمانات فولاذية تحمي حقوق طوائف أقليات كوسوفو وأمنها. وأشارت إلى أن نتيجة كهذه ستكون منسجمة مع المبادئ التوجيهية والبيانات الوزارية لفريق الاتصال، التي ردد معانيها كثيرون في المجلس، فيما يتصل بتسوية تحظى بقبول أكثرية سكان كوسوفو^(١٢٨).

ورأي ممثل الصين أنه ينبغي أن يكون المجتمع الدولي والمجلس غير منحازين فيما يتعلق بمسألة مركز كوسوفو مستقبلا وأن يشجعا الطرفين على السعي إلى خطة تحظى بقبولهما معا عن طريق مفاوضات بناءة تقوم على أساس قرارات المجلس المتصلة بهذه المسألة^(١٢٩).

وعلى النقيض من ممثل صربيا الذي أكد أن قضية كوسوفو في جوهرها هي مسألة إرساء سابقة وليست حالة

بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، قد جعلت كوسوفو حالة خاصة جدا^(١٢٣).

ورحب ممثل ألبانيا بالمبادئ التوجيهية لفريق الاتصال المتعلقة بتسوية وضع كوسوفو^(١٢٤)، والتي حددت أن كوسوفو ينبغي ألا تعود إلى حالة ما قبل آذار/مارس ١٩٩٩؛ وأنه لن تجري أي تغييرات في إقليم كوسوفو الحالي؛ ولن يجري أي تقسيم لكوسوفو ولن يسمح باتحادها مع أي بلد آخر أو مع أي جزء من بلد آخر^(١٢٥).

وذكرت ممثلة فنلندا، التي تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، أنه رهنا بتسوية مركز كوسوفو في المستقبل، من المخطط أن تشمل مشاركة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو ثلاثة عناصر رئيسية هي: المساهمة في وجود مدني دولي محتمل في المستقبل، وعملية محتملة للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع في المجال الأوسع لسيادة القانون، ووجود يتصل بمنظور الاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو. وأشارت كذلك إلى أن الاستعدادات قطعت شوطا طويلا في جميع هذه المجالات، وأنشئ بالفعل فريق للتخطيط تابع للاتحاد الأوروبي ونشر هذا الفريق في كوسوفو لإجراء التحضيرات لتلك الاحتمالات^(١٢٦).

وشدد ممثل أوكرانيا على أنه ينبغي التعامل مع العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو مستقبلا من خلال التحلي بأقصى قدر من المسؤولية من جانب جميع الأطراف المعنية. وقال إن أي قرار مفروض، أو أي تدابير متسارعة

(١٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(١٢٤) S/2005/709، المرفق.

(١٢٥) S/PV.5373، الصفحة ٣١.

(١٢٦) S/PV.5522، الصفحة ٢٩.

(١٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(١٢٨) S/PV.5588، الصفحة ٢٤.

(١٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ من الأمين العام^(١٣٣)، يحيل بها تقرير مبعوثه الخاص عن وضع كوسوفو في المستقبل والاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو. وقد خلص المبعوث الخاص في تقريره إلى نتيجة مفادها أن الخيار الوحيد الممكن لكوسوفو هو الاستقلال، الذي يشرف عليه المجتمع الدولي لفترة أولية. وحدد المبعوث الخاص، في إطار اقتراحه الشامل، هيكل الإشراف الدولية التي من شأنها أن توفر أساسا لبناء كوسوفو المستقبل المستقلة والمستقرة والمستدامة والقابلة للاستمرار، والتي تتمتع فيها كافة الطوائف والأفراد المنتمين إليها من العيش في سلام وكرامة. وأعرب الأمين العام في رسالته إلى المجلس عن تأييده التام للتوصيات التي تقدم بها مبعوثه الخاص.

واستمع المجلس في تلك الجلسة إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام، وإلى بيان أدلى به رئيس وزراء صربيا، وكذلك إلى بيان أدلى به الممثل الخاص الذي تحدث في جانب منه باسم رئيس كوسوفو.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٨١١ المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٨١١، المعقودة كجلسة خاصة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تبادل المجلس وجهات النظر مع رئيس وزراء صربيا ومع السيد سيديو.

(١٣٣) S/2007/168 و Add.1.

خاصة^(١٣٠)، قالت ممثلة فنلندا، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي يعتبر مسألة مركز كوسوفو قضية أساسية ذات طبيعة خاصة. وأكدت أن نتيجة عملية مركز كوسوفو لن تشكل سابقة للأقاليم الأخرى، لأنها تعتبر حالة استثنائية، لقيامها على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)^(١٣١).

المداولات التي دارت في الجلستين ٥٦٤٠ و ٥٦٥٤ المعقودتين في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٤٠، المعقودة كجلسة خاصة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله، تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧^(١٣٢). وذكر الأمين العام في تقريره أن مبعوثه الخاص المعني بوضع كوسوفو مستقبلا قدم إلى الطرفين في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مشروع اقتراح شامل لتسوية وضع كوسوفو، ودعا الطرفين للدخول في عملية تشاورية بشأن الاقتراح.

وفي تلك الجلسة، تبادل المجلس الآراء مع رئيسة مركز التنسيق بجمهورية صربيا المعني بكوسوفو وميتوهيا.

وفي الجلسة ٥٦٥٤، المعقودة كجلسة خاصة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله

(١٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

(١٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(١٣٢) S/2007/134.